أصحاب أفران باعوا جزءاً من مخصصاتهم لتجار

قاضي التحقيق المالي بدمشق لـ«الوطن»: يومياً يردنا نحو دعويي اتجار بمواد مدعومة

محمد منار حميجو

كشف قاضي التحقيق المالي في دمشق فؤاد سكر أنه يومياً يرد إلى دائرة التحقيق المالي نحو دعويين متعلقتين بالاتجار بالمواد المدعومة، مؤكداً أن ٩٠ بالمئة من هذه الدعاوى الواردة إلى القضاء متعلقة بالاتجار بمادة الخبز التمويني.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد سكر أنه تم تسجيل ٣٠ دعوى اتجار بمواد مدعومة يوجد فيها موقوفون منذ تاريخ صدور القانون الجديد وحتى نهاية الشهر الماضي أغلبيتها اتجار بمادة الخبز التمويني.

وأشار إلى ورود دعاوى أخرى متعلقة بالاتجار بالمواد المدعومة لم يتم ضبط الفاعلين أثناء تنظيم الضبط بل تمت إذاعة البحث عنهم مثل أن تدخل الضابطة التموينية إلى أحد المستودعات وتضبط فيه مواد مدعومة لكن لم تلق القبض على صاحبه لأنه توارى عن الأنظار فتتم إذاعة البحث عنه، لافتاً إلى أن المخالفات التموينية الأخرى وهي جنحوية الوصف تنظر بها محكمة البداية الجزائية التموينية بوصفها المرجع المختص في القضايا التموينية عملاً بالمرسوم التشريعي رقم ٩ الصادر في عام ٢٠١٣.

وأشار سكر إلى أن المشرع عاقب على الاتجار بالمادة المدعومة أياً كان من يمتهن الاتجار بشكل يومي وممنهج بقصد الربح، موضحاً أنه حينما يقوم المواطن ببيع مخصصاته لمرة واحدة مثلاً في هذه الحالة لا يتوافر في ذلك الركن المادة للجرم.

ولفت إلى أنه تم ضبط أفران خاصة تتاجر بالدقيق التمويني وتم توقيف أصحابها، مبيناً أن بعض هذه الأفران تتلاعب بالمخصصات من الدقيق التمويني والخميرة التموينية والمازوت التي يتم توزيعها للأفران حيث تخبز كميات أقل من المخصصات التي تم توزيعها لها والباقي تقوم ببيعه للتجار وفق أسعارها الرائجة بالسوق الموازي.

سكر أكد أنه يتم التعامل مع هذه القضايا بشدة في حال ثبت أن صاحب الفرن يتلاعب بمخصصاته التي يتم توزيعها له وذلك بتوقيفه ومن ثم إحالة ملفه إلى محكمة الجنايات المالية والاقتصادية عن طريق قاضي الإحالة، مشيراً إلى أنه تم لحظ أن هناك تشدداً وعدم تراخي في إلقاء القبض على الفاعلين.

وأشار سكر إلى أنه لم يرد بعد صدور القانون الجديد أي دعوى متورط فيها موظفون في المؤسسة السورية للتجارة في عملية اختلاس أو تلاعب بكميات المواد المدعومة بالاتفاق مع تجار.

وأوضح سكر أن كل الجرائم التي تم ارتكابها قبل صدور القانون الجديد يطبق بحق المخالفين القانون القديم الصادر في عام ٢٠١٥ وذلك من باب تطبيق عدم رجعية القوانين الجزائي بمعنى أنه لا يجوز تطبيق عقوبة شديدة على الشخص في وقت كان القانون حينما ارتكب الجرم تضمن عقوبة أخف، مؤكداً أنه تتم محاسبة المخالفين وفق القانون الجديد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وبيّن أن قانون حماية المستهلك الجديد يحتوي على مجموعة واسعة من العقوبات والضوابط المشددة التي تضمن بشكل عام تعزيز حق المواطن في توفير المواد الأساسية له وتضمن حقه في إمكانية الحصول عليها ومعرفة أسعارها واستمرار تأمينها بعيداً عن أعمال الاحتكار المرتكبة من قبل أصحاب النفوس الضعيفة أو من بعض التجار والشركات والمؤسسات التجارية.

ولفت سكر إلى أن إرادة المشرع في هذا القانون اتجهت إلى العمل تشديد العقوبات بحق من يخالف أحكامه، موضحاً أن المشرع كرّس تلك الحقوق المذكورة في هذا القانون بالتزامن مع الظروف المعيشية التي يعيشها المواطن نتيجة الحصار الجائر على سورية.

> ٣٠ دعوى اتجار بمواد مدعومة يوجد فيها موقوفون بعد صدور القانون الجديد

سبعة أيام على توقف «علوك» عن العمل والمشكلة تكبر

صهاريج لنقل مياه الشرب لأهالي الحسكة والحلول البديلة لا تؤمّن سوى ٥ بالمئة من الحاجة

الحسكة - دحام السلطان

لا تزال مشكلة أكثر من مليون مواطن من أبناء مدينة الحسكة وضواحيها وريفها الغربي، يعيشون أزمة حقيقية، وحجم مشكلتهم يكبر ويزداد في الاتساع يوماً بعد يوم، نتيجة لتوقف محطة مياه «علوك» عن العمل، والمغذية لهم بمياه الشرب لليوم السابع على التوالي، ودون حلول قطعية تلوح في الأفق وإنهاء مأساة أبناء مدينة الحسكة وريفها بأبسط مقومات وسبل البقاء على قيد الحياة! الذين باتوا يعتمدون على تأمين مياه الشرب لهم بالطرق البدائية عن طريق الصهاريج.

وأوضح مسؤول قطاع المياه في المكتب التنفيذي بالمحافظة حسن الشهود في تصريح لـ«الوطن» أنه تمت مباشرة العمل منذ ثلاثة أيام بنقل مياه الشرب للمواطنين في أحياء وسط المدينة عبر الصهاريج، بعد أن تم تشكيل لجنة على مستوى المحافظة لأجل هذا الغرض، مشكلة من مسؤولي قطاع المياه والإغاثة في المكتب التنفيذي ومدير عام مؤسسة المياه ورئيس مجلس المدينة وأمين سر لجنة الإغاثة الفرعية بالمحافظة، والتي بدورها قامت بدراسة واقع الأحياء من أجل تأمين الحلول البديلة في تأمين مياه الشرب للمواطنين بعد توقف مياه «علوك» عن العمل بشكل نهائي.

وأشار الشهود إلى أن اللجنة عقدت عدة اجتماعات مع ممثلين عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة اليونيسف ومنظمة الهلال الأحمر السوري وهي المعنية بتغطية حاجة الخزانات الثابتة المتوضعة بأحياء وسط المدينة والبالغ عددها ٥٠ خزاناً من خلال وجبتين صباحية عن طريق منظمة اليونيسف وأربع وجبات مسائية عن طريق منظمتي الهلال والصليب الأحمر، لافتاً إلى أن هناك أربع جمعيات خيرية أيضاً أبدت استعدادها لتأمين خمسة صهاريج يومياً لتأمين المياه للمواطنين، مؤكداً أن عملية مد بيوت المواطنين بالمياه عبر «البادونات» حصراً! ومن بئر مياه «نفاشة» الحكومي الصالحة للشرب «شرق الحسكة» وهذا بدوره يخضع لمراقبة المعنيين في مؤسسة المياه.

وأضاف مسؤول قطاع المياه: إن هناك صهريجاً يتبع لمديرية الزراعة سيكون في الخدمة أيضاً، وصهريجين اثنان آخران يتبعان لمجلس مدينة الحسكة وهما الآن قيد الإصلاح وسيكونان في الخدمة فور الانتهاء من إصلاحهما، مشيراً إلى أن كل هذه الحلول البديلة لا تؤدي الغرض ولا تسد سوى ٥ بالمئة من حاجة المواطن، التي بدأت المعاناة معها منذ احتلال مدينة رأس العين وريفها بتاريخ التاسع من شهر تشرين الأول عام ٢٠١٩، والتي رافقها ٢١ حالة انقطاع لمياه الشرب عن أكثر من مليون مواطن منذ ذلك التاريخ حتى اليوم، موضحاً أنه حتى الآبار المنزلية السطحية التي حفرها أمام منازلهم لا تفي بالغرض أيضاً وجميعها تم غير صالحة للشرب ومعظمها غير صالح حتى للاستخدام المنزلي أيضاً وقد بدأت طريقها إلى الجفاف.

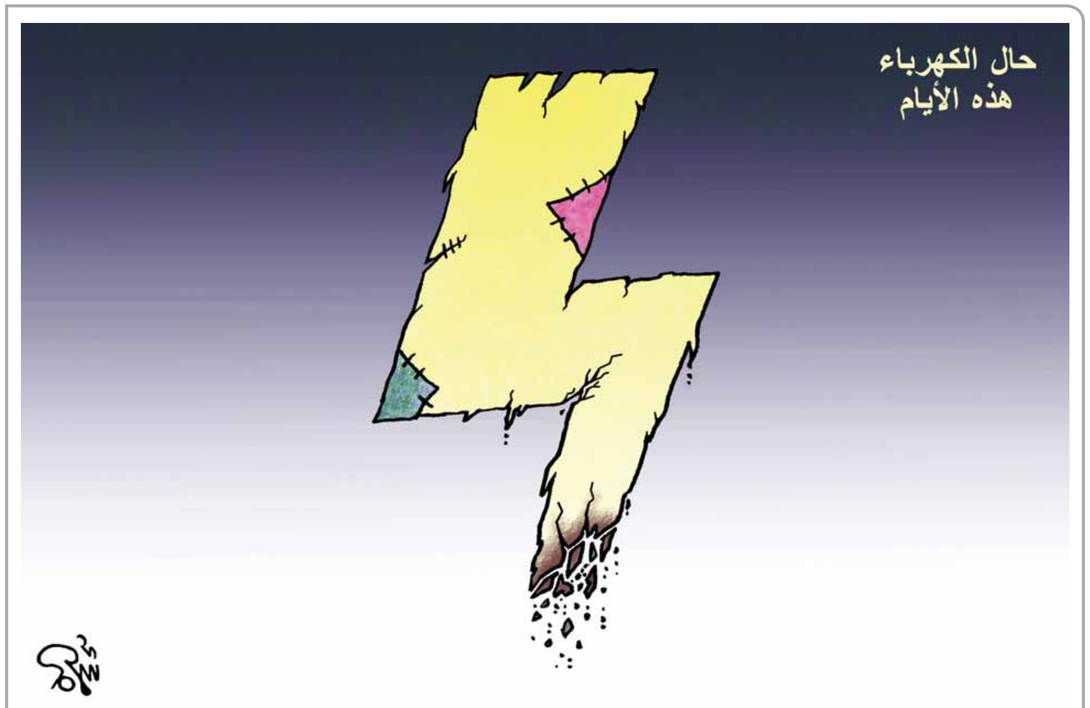

«حزيران» يسجل أعلى معدل إغلاق لمحال تجارية في دمشق

خلوف لـ«الوطن»: ضبط كميات من اللحوم الفاسدة والمواد المنتهية الصلاحية في أسواق العاصمة

فادي بك الشريف

يكفي القيام بجولة بسيطة على محال تجارية وعدد من محال المأكولات في العاصمة لتلحظ غياب الالتزام الواضح بتدابير وإجراءات كورونا وعلى وجه التحديد ارتداء القفازات والكمامات حتى دفع البعض بالقول إن الأمر بات مبرراً وخاصة مع التراجع الكبير في إصابات كورونا خلال شهر لنسبة وصلت لـ ٧٥ بالمئة ناهيك عن موجة الحر التي تشهدها البلاد والتي تشكل عبئاً كبيراً على المواطنين في ارتداء القفازات.

وفي حديث خاص لـ«الوطن» بين مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق شادي خلوف أنه يتم توجيه الإنذار والتنبيه الخطي للمحال للتقيد بالإجراءات المتخذة وتأكيد عدم تكرار المخالفات وخاصة ما يخص ارتداء القفازات والكمامات حفاظاً على الصحة العامة، مع عدم التهاون في المسائل المتعلقة بالقذارة وعدم الاهتمام بالنظافة بالشكل المطلوب.

كما كشف خلوف عن إغلاق ٧٥ محلاً في دمشق منذ بداية حزيران الماضي، مع سحب ٨٩ عينة، مشيراً إلى أن عدد الإنذارات وصل إلى ١٣ إنذاراً صحياً إنشائياً.

وبيّن خلوف أن شهر حزيران شهد تنظيم أكبر عدد من الإغلاقات، وذلك بسبب فترة الصيف وارتفاع درجات الحرارة مما يتطلب من أصحاب المحال التخزين الجيد للحوم والأغذية، وتتكفف خلال فصل الصيف الجولات الرقابية وقطف العينات لكشف أي مواد فاسدة أو مجرثمة.

وكشف خلوف عن ازدياد عدد الضبوطات الخاصة بمخالفات «نتر الفروج» غير الصالح للاستهلاك البشري، وقال: بسبب ارتفاع أسعار الفروج، يقوم البعض بجرم عظام الفروج ولحمتها وبيعها للمواطنين بأسعار أقل، مؤكداً أن هذا الأمر مخالف وخاصة أنه يتضمن الغش.

وبيّن مدير الشؤون الصحية أنه تم خلال شهر ضبط كميات من اللحوم الفاسدة والمنتهية الصلاحية، وقد تمت مصادرة الكميات وإتلافها واتخاذ الإجراءات اللازمة مع إغلاق المحال المخالفة المنتشرة في عدد من الأسواق لفترة غير محددة.

وقال: من الممكن أن يتقدم صاحب المحل بطلب استبدال، فإما يغلق المحل كامل المدة أو يتم دفع الرسم حسب مدة الإغلاق.

وأشار خلوف إلى استمرار دوريات الرقابة الصحية بالجولات اليومية على محال بيع المواد الغذائية وقطف العينات من مختلف المواد الغذائية.

كما شدد على قيام المراقبين الصحيين بالتفتيش الدقيق للمحال الغذائية وفي حال وجود أي مخالفة يتم التعامل معها وفق الأنظمة والقوانين، مضيفاً: تهيب المديرية بأصحاب المحال تطبيق القوانين ومراعاة وجود الشروط الصحية في محالهم من ارتداء الكمامات والقفازات وتأكيد صلاحية المواد الغذائية ونظافة المحال وتعقيم الخضر.

ومع اقتراب عيد الأضحى وضمن إطار تنظيم عملية ذبح الأضاحي، دعت محافظة دمشق أصحاب محلات القصابة الذين يقومون بذبح الأضاحي إلى مراجعة مديرية الشؤون الصحية (مجمع خدمات كفرسوسة) وذلك للحصول على رخصة ذبح نظامية مؤقتة خلال فترة العيد.

وفي بيان صادر عن المحافظة، حددت بموجبه الأوراق المطلوبة للحصول على الرخصة، لتتضمن تقديم طلب بالحصول على رخصة ذبح، مع تعهد بممارسة الذبح ضمن الشروط الصحية والمحافظة على النظافة، ووضع مخلفات اللحوم ضمن أكياس، إضافة إلى صورة عن الهوية الشخصية، ووضع الماشية ضمن آلية صغيرة وليس على الأرصفة أو الطرقات، وأن يكون حاصلاً على ترخيص مزاولة مهنة القصابة.

كما شددت المحافظة على اتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من يقوم بذبح الأضاحي دون الحصول على الرخصة المطلوبة، مع التشدد على تلافي آثار ومخلفات ذبح الأضاحي على مستوى نظافة المدينة والمنظر العام.

وحددت المحافظة بدل منفعة لمصلحة صندوق محافظة دمشق قدره ٤٠ ألف ليرة خلال أيام العيد بمقدار ١٠ آلاف ليرة باليوم الواحد.